نحو العودة إلى نظام المحاسبة المالية الإسلامية

Towards a return to the system of islamic financial accounting

الدكتور طلال مُجد الحميني بوشدوب، طالبة دكتوراه زوردا نيشناز

جامعة الجزائر 3، الجزائر

القطب الجامعي لقلبية، تيبازة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/10/13؛ تاريخ القبول: 2020/10/27 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: يهدف هذا المقال إلى التعريف بنشأة المحاسبة الإسلامية وبالخصائص التي تميزها عن نظيرتها التقليدية ، وأهم العوامل التي ستدفع العالم الإسلامي نحو العودة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الإسلامي، وفي هذا السياق فقد عرفت المحاسبة الإسلامية عدة تطورات عبر مختلف العصور الإسلامية وترعرعت في كيان اقتصادي قوي تميزت به الدولة الإسلامية في ذلك العصر، تلاشت مبادئها بسقوط الدولة الإسلامية وأصبحت المحاسبة التقليدية هي المسير الرئيسي لحسابات الشركات ، ومن خلال هذا المقال فقد تم التوصل إلى أن أهم نقطة تميز المحاسبة التقليدية عن الإسلامية هي انفصالها عن المبادئ الإيمانية والأخلاقية مما أدى بالكثير من المحاسبين و شركات المحاسبة للجوء إلى تقنيات التلاعب بالأرقام وتزوير المعلومات المالية للشركات مما تسبب إلى ظهور الفضائح المحاسبية والمالية التي ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي العالمي الحالي. **الكلمات المفتاحية:** محاسبة إسلامية؛ محاسبية تقليدية؛ عوامل؛ أخلاق؛ تطور.

Abstract : This article aims to introduce the emergence of Islamic accounting and the characteristics that distinguish it from its traditional counterpart, and the most important factors that will push the Islamic world to return to the application of the Islamic financial accounting system. In this context Islamic accounting has known several developments throughout the various Islamic eras and grew up in a strong economic entity. The Islamic state was distinguished by it in that era, its principles faded with the fall of the Islamic state, and traditional accounting became the main driver of corporate accounts, and through this article it was concluded that the most important point that distinguishes traditional accounting from Islamic its separation from faith and ethical principles, which led many accountants and Accounting firms to resort to techniques of manipulating numbers and falsifying financial information for companies, which caused the emergence of accounting and financial scandals that contributed to the deterioration of the current global economic situation.

Key Words: Islamic Accounting ; Traditional accounting ; Factors ; Ethics ; evolution.

Résumé : Cet article vise à présenter l'émergence de la comptabilité islamique et les caractéristiques qui la distinguent de son homologue traditionnelle, ainsi que les facteurs les plus importants qui pousseront le monde islamique à revenir à l'application du système de comptabilité financière islamique. Dans ce cadre, la comptabilité islamique s'est développée à travers les différentes époques islamiques et a grandi dans une entité économique forte qui caractérisait l'État Islamique à cette époque, ses principes se sont estompés avec la chute de l'État Islamique, et la comptabilité traditionnelle est devenue le principal moteur des comptes des sociétés. Dans cet article nous avons conclu que le point le plus important qui distingue la comptabilité traditionnelle de l'islamique c'est sa

séparation de la foi et des principes éthiques, ce qui a conduit de nombreux comptables et cabinets comptables à recourir à des techniques de manipulation des chiffres et à la falsification des informations financières des sociétés. Cela a provoqué l'émergence de scandales comptables et financiers qui ont contribué à la détérioration de la situation économique mondiale actuelle.

Mots-clés: comptabilité islamique ; comptabilité traditionnelle ; facteurs ; éthique ; évolution.

1- تمهيد:

تشهد الأنظمة المالية والاقتصادية اليوم الكثير من الأزمات والفضائح التي تقود الشعوب نحو الدمار، فقد بدأ الاقتصاديون في عالمنا المعاصر بالاعتناء بالعلماء الاقتصاديين كعلماء مستقلاً عن العلوم الاجتماعية والدينية لا يمكن أن يقودوا إلا إلى المزيد من الدمار و التدهور، فأصبح من الضروري وضعها نهاية لطمع الانسان وجشعه الذي تسبب في الوضع الحالي، وفي هذا السياق فإن الدين الإسلامي تطرق إلى كل هذه الجوانب حيث وضع وألزم قواعد ومبادئ تسيّر النظام الاقتصادي والمالي بطريقة عادلة، واحترامها يؤدي إلى استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية بعيداً عن كل هذه التذبذبات والأزمات التي يعيشها العالم اليوم.

تعتبر المحاسبة جزءاً لا يتجزأ من النظامين المالي والاقتصادي للدول فهو الأداة التي يُعتمد عليها في التحقق من

صحة وصدق العمليات المالية أو الاحداث الاقتصادية وإثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط، ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية

والمحاسبة في الفكر الإسلامي لها مبادئها الخاصة بما التي تميّزها عن الفكر الوضعي، فأسسها مستمدة من القرآن والسنة و قواعدها مستنبطة من الشريعة الإسلامية، فقد أولى الإسلام اهتماماً كبيراً بعلم كتابة الأموال وبرز ذلك من خلال آية المداينة 282 من سورة البقرة، كما ظهر كتاب الأموال أو الكسب، حيث جاء كل واحد بأفكار محاسبية جديدة على مر الزمان و المكان، لتتلخّص كلها في الدليل المحاسبي الذي وضعه النووي سنة 721هـ، إلا أن انحلال الدولة الإسلامية أدى إلى الابتعاد عن تطبيق مبادئ المحاسبة الإسلامية والتوجّه نحو المحاسبة التقليدية القائمة على النظام المالي الربوي حيث أصبح النظام المحاسبي الوحيد المعتمد من طرف الدول، مع مرور الوقت ظهرت عيوب هذا النظام، و هي بانتمائها للفكر الوضعي التي لم تسلم من طمع الانسان الذي جعل منها علم للتلاعب بالأرقام المالية لمصالحه الشخصية مما نتج عنه فضائح محاسبية لكبرى الشركات العالمية، ويبقى انفصالها عن القيم الايمانية والانسانية العامل الأساسي الذي يشجّعها إلى الاتجاه والانحراف نحو تحقيق المصالح الشخصية.

وعليه يهدف هذا المقال إلى استنتاج أهم العوامل التي ستدفع بالدول الإسلامية إلى الرجوع نحو نظام محاسبي مالي إسلامي، من خلال إلقاء نظرة عن نشأة المحاسبة الإسلامية في صدر الدولة الإسلامية ومن ثم إبراز الخصائص التي تميّزها عن المحاسبة التقليدية، وفي الأخير ذكر أهم العوامل التي ستساهم في تبني المحاسبة الإسلامية والتي تعتبر في نفس الوقت النقائص التي تتخلل المحاسبة في الفكر الوضعي.

ومما سبق ستمحور إشكالية هذا المقال فيما يلي:

هل يمكن للعالم الإسلامي اليوم في خضم التطورات الحالية التي يشهدها النظام الاقتصادي والمالي العالمي العودة إلى تطبيق نظام المحاسبة المالية الإسلامية؟

1.1- النظام المحاسبي في صدر الدولة الإسلامية

تناول هذا المبحث نشأة نظام المحاسبة المالية للدولة الإسلامية ، بدءاً من عهد الرسول علي الصلاة والسلام الذي أولى اهتماماً كبيراً بكتابة الأموال وتدوين كل المعاملات المالية و مراقبة السوق ، يليه عهد الخلفاء الراشدين و خاصة عهد الفاروق عمر بن الخطاب الذي توسّعت فيه الفتوحات وتكاثرت فيه موارد الدولة مما ألزمه تطوير النظام المالي والإداري للدولة، مروراً بالعهد الأموي، ثم العهد العباسي الذي دام 508 سنة وعرف أكبر تغيّرات للنظام المالي و نظام الحسبة، فازدادت أهمية علم كتابة الأموال و ظهر نخبة من العلماء و الفقهاء والكتّاب أمثال ابن قدامة وأبي يوسف القاضي وغيرهم اللذين برعوا في كتابة كتب الخراج والأموال التي كانت تعتبر بمثابة دليل يسير عليه حكام الدولة في تسييرهم لمراد الدولة ، وفي أواخر العهد العباسي ظهر أول دليل متكامل متخصص في المحاسبة المالية على يد النويري .

1.1.1- نشأة المحاسبة الإسلامية

ظهرت النواة الأولى للمحاسبة الإسلامية عند انشاء أول سوق للمسلمين بعد هجرة الرسول ص، حيث كان المسلمون يتعاملون في السوق اليهودي الوحيد لم تواجد في المدينة المنورة والذي سمي ب "سوق بني قينقاع" ، حيث كانت المعاملات التجارية فيه قائمة على السحت، الربا، الغش، التدليس، السرقة والاحتكار وكل هذه الصفات تنافي المبادئ والقواعد التي وضعها الرسول ص في المعاملات المالية والتجارية، فكان لا بد له من وضع سوق للمسلمين قائمة على مبادئ تتفق مع الضوابط الإسلامية وتجمع كل الأنشطة التجارية، الصناعية، الزراعية لميحزّهم من التعاملات الظالمة لليهود. اتسعت الفتوحات الإسلامية وازداد عدد المسلمين ومعاملاتهم الاقتصادية، كما ازداد حجم التدفقات المالية والنقدية وتطوّر السوق، مما استوجب وضع مكان لحفظ وتخزين الأموال، وأشخاص أمناء لتدوين كل المعاملات التي تحدث، تنظّم وتوزّع الأموال بما يوافق المبادئ الأخلاقية والإيمانية التي جاء بها نبيّنا محمد ص، فكان بيت المال المسلمين ذلك المكان حيث أصبح المؤسسة المالية التي تردّ إليه كل موارد الدولة ، أنشأ من طرف الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ خصصاً لتسيير الموارد المالية وعدم ضياعها.

انقسمت واردات بيت مال المسلمين إلى موارد مالية دورية تتكرر كل عام ومنها : الزكاة، الخراج، الجزية، العشو ، وموارد مالية غير دورية: الغنيمة، الفية (هو كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال) والاقتراض، أمّا مصروفاته فتمثّلت في رواتب العمال، الولاة، الوزراء، الجنود... إلخ، تجهيزات الجيش، الإعانات والصدقات على الفقراء والمساكين، وكل النفقات الصناعية والزراعية و نفقات البناء والإصلاحات .. إلخ.

أصبح من الضروري وضع سجلات ودفاتر تُحفظ فيها كل ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال وأمور الدولة، فأمر عمر ﷺ بتدوين الدواوين سنة (20هـ/640م)، فظهر كُتّاب الأموال والدواوين لتنظيم كل تلك الموارد، ووضع قواعد تحدّد كيفية تسيير النفقات وتحديد وتخصيص الإيرادات التي تدخل إلى بيت المال، وقواعد تضبط كيفية احتساب الزكاة، وشروط كتابة الديون وإجراء العقود، كما ظهر نظام الحسبة والمراقبة في السوق لمنع الوقوع في الممارسات المحرّمة التي كانت تقوم بها اليهود من قبل.

أول ديوان وُضع في الإسلام هو ديوان الجيش أو الجند، كان يهدف إلى ضبط الجيوش لمعرفة أرزاقهم، والحرص على تجهيزها فكانت تدوّن في هذا الديوان أسماء المقاتلين ووجهتهم ومقدار أعطياتهم. ونتيجة للفتوحات الإسلامية زاد عدد المسلمين وكثرت مهام الدولة الإسلامية وأصبح من الضروري استحداث ديوان لتحصي الأموال الواردة، ومقدار إنفاقها، فأنشأ عمر بذلك ديوان بيت المال في السنة الخامسة عشر للهجرة.

الهدف الأساسي من وضع ديوان بيت المال هو مراقبة نفقات وإيرادات بيت المال، عن طريق تدوين كل ما يدخل ويخرج منه، فتم مراقبة النفقات عن طريق حصر المستحقين للعتاء وتسجيل أسمائهم في الديوان للتأكد بقيامهم بمهامهم، وترتيب أولوية الانفاق بحق حسب الحاجة والنفق العام، لمعرفة من أخذ ممن لم يأخذ، حتى يأخذ كل واحد حقه لا أكثر ولا أقل، وتحديد الأعطيات من بيت المال بمقادير سنوية ثابتة لكل شخص حسب أسس معينة، وبطريقة عقلانية واقتصادية دون تبذير ولا اسراف، وتم مراقبة الإيرادات عن طريق التأكد من طيب مصدرها أولاً، حيث كان عمر ﷺ يطلب أربع شهادات بأن الإيرادات المحصلة طيبة لا وسخ فيها ولا شبهات¹، كما كانت تدون في ديوان العطاء (يُقسم إلى أربعة أقسام: قسم يهتم بالجيش (ديوان الجيش)، قسم يختص بالأعمال من حقوق ورسوم، قسم يهتم العمال (عبارة عن سجل كامل شامل لشؤون العاملين بالدولة)، وقسم يختص ببيت المال من دخل وخرج)، وتقدر كل الأموال المحصلة بكل عدالة حسب طاقة المكلف وقيمة الدخل فتزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه²، وتدون كذلك كل طرق الجباية التي كان الهدف الأساسي منها هو الرفق والتيسير في تحصيلها مع العمل على محاربة مشكلة التهرب من دفعها، وكل هذه القواعد تمثل الأسس الأولى التي بُني عليها علم المحاسبة الإسلامية.

2.1.1 - تطوّر الأفكار المحاسبية الإسلامية لدى أشهر الكتاب

قمنا بتصفّح مجموعة من الكتب التاريخية الشهيرة التي اهتمت بالشؤون المالية للدولة الإسلامية وقواعد تنظيمها، حيث لمنا بروز مصطلحات، قواعد وممارسات محاسبية مشار إليها ضمن النظام المالي والاقتصادي لتلك الحقبة الزمنية إلا أنها لم تقدّم كدليل محاسبي يوضّح بطريقة مباشرة النظام المحاسبي المطبق، فخلال هذه الحقبة الزمنية كان العالم الإسلامي يخضع لدولة واحدة وهي بالترتيب العصر النبوي ثم العصر الراشدي ثم العصر الأموي وأخيراً العصر العباسي قبل أن يتفرق ويصبح لكل دولة منطقة نفوذها وبالتالي نظام مالي خاص بكل دولة³، ونجد أن أغلب العلماء والفقهاء في الأحوال المالية لهذه الحقبة يطلقوا على كتبهم تسمية "الخراج" أي الأموال فكلمة خراج تجمع كل معاني الدخل وموارد الدولة المالية الذي يقتصر على الوارد إلى خزانة الدولة أي بيت المال، ومن أشهر كتب الخراج التي تمكّننا من تصفّحها نذكر:

- **أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي** الذي وضع كتاب "الخراج" يعمل في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي، بطلب من الخليفة هارون الرشيد يشرح فيه كل المسائل المالية والأحوال الاجتماعية في العصر العباسي وهذا نتيجة للتجاوزات الإدارية والمالية التي شهدتها عصره خاصة في النظام الضريبي، فجاء هذا الكتاب بمثابة استفسارات وحلول لإصلاح النظام الضريبي، يُعدّ وثيقة عمل رسمية تُساعد الحاكم في معالجة مشاكل الدولة ووضع سياسة مالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث جاء فيه بفكرة تخصيص الإيرادات والتكاليف، تحدّث كذلك عن تعدد السياسات المالية حيث السياسة المالية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تختلف عن التي قبلها ف يعهد أبو بكر الصديق.

- **يحيى بن آدم القرشي** في كتابه "الخراج"، وهو من أقدم المؤلفات الإسلامية يقتصر على شؤون الخراج في العصر الأول للدولة الإسلامية حيث لم توجد إلا المغام، الفبوء، العشور، الجزية، وكل ما يخص الأراضي من استصلاح وإيجار وقسمة⁴، حيث جاء فيه بمبدئ منع الأزواج الضريبي الذي كان يطبق في الخراج والعشور فقال "لا يجتمع العشور والخراج"، وعن معادلة احتساب الزكاة حين قال "فيما أخرجت الأرض (أي المحصول) قال ارفع دينك وخراجك (أي الديون والنفقات) فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها".

- ابن قدامة الذي وضع كتابا عن الخراج سماه "الخراج وصناعة الكتابة"، حيث تطرّق فيه إلى عدة مسائل مالية وغير مالية فصلّ فيه عن كل أنواع الكتابات ومنها كتابة الأموال ولم يقتصر على شؤون الخراج فقط كما فعل القرشي وأبي يوسف قبله، قسّمه إلى ثمانية منازل وهناك من قال تسع⁵، أشار فيه إلى عدة أفكار محاسبية في منزلته الخامسة التي خصّصها لدواوين الدولة فوضع فيه باب في ديوان الجيش وباب في ديوان النفقات، وباب في ديوان بيت المال، وغيرها من الدواوين الموجودة في عصره.

بيّن قدامة في باب "ديوان بيت المال" أن الهدف من وضع هذا الديوان إنما هو رفع جميع الختومات المستخرجة من مجلس بيت المال لدواوين الخراج والنفقات لمحاسبة الأصول والنفقات والنظر في الخلافات المطروحة في الختومات، فصاحب بيت المال مسؤول عن محاسبة كل مدخلات ومخرجات بيت المال، وعن محاسبة أصحاب الدواوين الفرعية على إيراداتهم، كيفية تحصيلها والمستندات الدالة على ذلك، علما أنه استعمل مصطلح "أصول" للتعبير عن ممتلكات البيت (وهو المصطلح المستعمل في زمننا الحاضر)، وعلى نفقاتهم أين أُخرجت والمستندات الدالة كذلك ليتأكد من أن المبلغ الذي سوف يُصرف مطابق للنفقة دون أية زيادة أو نقصان، ليحتفظ فيما بعد بهذه المستندات في الديوان.

ونظرا لازدهار التجارة في تلك الفترة وكثرة الأموال وتوسّع الفتوحات فكان لابد من وجود محاسبة مركزية لبيت المال تحكم وتسيّر الحسابات الفرعية للأقاليم التابعة له، فُتحصل إيرادات كل ديوان لحدا ثم تُرفع إلى ديوان بيت المال الرئيسي ليتمّ تقييدها، كما تُقيّد كل النفقات في هذا الديوان قبل ارسالها للديوان المختصّ بالصرف اعتمادا على المستندات تُمثّل: ثبوتيات محاسبية لوقوع العملية المالية: " أن يخرج كتب الحمول من جميع النواحي قبل إخراجها إلى دواوينها ليه ليثبت فيه، وكذلك سائر الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال من جميع الدواوين". وتمثّل هذه المستندات في:

- كتب الحمول: وهو مستند يُتداول بين دواوين بيت المال، تُدوّن فيه حركة الأموال بينها وبين العالم الخارجي. الشاهد: وهو مستند داخلي في ديوان بيت المال يستخدم في التسجيل في المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخل بيت المال⁶.

- البراءة: وهو مستند خارجي يُعطى لمن يقوم بسداد أي شيء إلى بيت المال من مال أو عرض⁷. يُجمع في نهاية كل شهر النفقات والإيرادات في حسابات ختامية تطرح رصيد شهري، حيث استعمل قدامة مصطلح "ختمات" ليعبر عنها وعرفها بأنه "كتاب يرفعه كل شهر بالاستخراج والجميل والنفقات والحاصل كأنه يختم الشهر به"⁸. كما تحدّث قدامة عن مبدأ المقابلة حيث يتم ربط الإيرادات بالنفقات المقابلة لها في نفس الفترة وإخراج الفارق إن وجد وتبريره، فقال: "ومن ذلك بيت المال فإن له مجلسا يجري فيه أمره، وينفرد المتولي له بالنظر في الختومات، المرفوعة منه الواردة، ديوان النفقات، والمقابلة بما ثبت فيها من الاحتساب، ما يدل عليه ديوان النفقات من الصكك، والاطلاقات المنشأة من هذا الديوان، فيجب أن يكون الكاتب المفرد بهذا المجلس، مشغولا بالمقابلة بذلك، وإخراج الخلاف فيه"⁹.

وأشار قدامة كذلك إلى ضرورة وضع علامة على المستندات من طرف صاحب ديوان بيت المال كبصمة على مصداقيتها وحقيقة تقييدها في الديوان المركزي قبل صرفها، ويكون صاحب بيت المال مراقب من طرف الوزير الذي يُطالب بوجود هذه العلامة لئلا يحدث تلاعب في الأموال، وهذه العلامة هي بمثابة الخاتم الرسمي في زمننا الحاضر.

تطرقنا إلى أهم الأفكار والتطبيقات المحاسبية لبيت المال التي حملتها المنزلة الخامسة لكتاب الخراج لابن قدامة، إلّا أننا نلاحظ أن في كل هذه الكتب والمصادر، القليل منها الذي تطرق بطريقة مباشرة للنظام المحاسبي بمفهومه الحالي (وليس بمفهوم نظام الحسبة)، فنجد بعض الأفكار مبعثرة ومشار إليها بين السطور التي تتمعن وتبحث في تسيير موارد ونفقات

الدولة الإسلامية، وسوف نعرض الأفكار المحاسبية التي جاء بها النويري وهنا نشهد لولوج أول كتاب يتطرق مباشرة إلى النظام المحاسبي المالي للدولة الإسلامية في بدايته.

- **شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب النويري:** جمع النويري كل الأفكار المحاسبية القبلية، تعمق فيها بدقة وأضاف إليها أفكاره لينشا بذلك ثمرة عمله أول دليل عمل محاسبي متكامل سنة 721هـ، في كتابه "نخاية الارب في فنون الأدب"، حيث فصل بدقة في جزئه الثامن كل تقنيات المحاسبة المعمول بها في ذلك الوقت، وبيّن كيف تتم عملية قياس، تسجيل وتقييد الإيرادات والنفقات، الأصول والخصوم مستعملا نفس المصطلحات الحالية "ولا بد لكل مباشر من جريدة على هذه الصفة تشتمل على الأصل والحصم" ¹⁰، موضّحا مبدأ تقابل الحسابات. شرح عملية قيد الحسابات في دفتر الأستاذ "الجريدة"، وهي مشابهة تماما للطريقة المتبعة في زمننا الحاضر، فالقيد يشمل جهتين جهة بمعنى تمثل الجانب الوارد منه "من جهة فلان كذا" وتقابله جهة يسرى تمثل الجانب الدائن أو الصادر له "ينصرف في كذا"، تُشار الى هذه الحسابات برموز تُمثل اسم القيد، ويُطرح في نهاية كل فترة محاسبية والتي حددها النويري بسنة، رصيد أو ما سُمّاه ب "جملة" قد يكون معدوما فتغلق الحسابات لتلك السنة "فاذا كان المستخرج والمجري نصير الأجرة أو الضمان فقد تغلقت تلك الجهة عن تلك السنة"، وقد يكون موجبا أو سالبا فيدخل في حساب السنة المقبلة، أشار كذلك الى ضرورة عملية الشطب قبالة كل اسم أُستخرج من قائمة الجريدة أو أُجري عليها حتى لا تحدث ازدواجية في نقل الحسابات فهي بذلك تقنية تساعد في رقابة حسابات بيت المال.

فصل كذلك النويري في محاسبة الأجور، محاسبة بضاعة آخر مدة، محاسبة التكاليف ومحاسبة صيغة الإجارة في جميع حالاتها، وشروط عقدها: "ويلزم المستأجر بكتابة إجارة شرعية لمدة معلومة بأجرة معينة، ويُخلدها في ديوانه...¹¹" كما تحدّث عن مختلف الدفاتر المحاسبية المعمول بها في ذلك العصر، فذكر المياومة أو ما يعرف اليوم "دفتر اليومية"، التي تجمع فيه كل التغيرات والأحداث اليومية مالية كانت أو غير مالية، ودفتر المخزومة الذي ترحل إليه ما ورد خلال الشهر والسنة من الأحداث والتغيرات التي سُجلت في دفتر المياومة، فهي تشبه دفتر الأستاذ الذي تُرحل إليه قيود حسابات دفتر اليومية في زمننا الحاضر، حيث تُنسخ منها عدة نُسخ حسب المسترفعين أي المسؤولين التابع لهم المحاسب والملمزم بتقديم لهم كل الدفاتر والحسابات التي تخص المؤسسة.

كما شرح النويري في الصفحات الأخيرة من الجزء الثامن لكتابه مختلف الحسابات التي تنتج بعد التعليق في المياومة والتسجيل في المخازيم، فذكر: الختم، التوالي، الأعمال، السياقات والارتفاع:

- **الختم:** وهو حساب ختامي سنوي يختصّ بسائر الأموال.
- **التوالي (بمعنى تتابع):** وهو حساب يتبع الختم يهتم بالغلل (جمع غلّة) منذ حصادها، ليتم استخراج ثمن المبيع بمقتضى ختمة تلك المدة.

- **الأعمال:** وهي عبارة عن قوائم مالية وتقارير توضّح وتفصّل تكاليف كل عمل على حدا.
- **الارتفاع:** "هو العمل الجامع الشامل لكل عمل" يجمع كل والمصروفات السنوية للحسابات المذكورة سابقا من الختم، التوالي، الأعمال والسياقات، فهو يشبه الميزانية العامة أو قائمة المركز المالي

الباحث في النظام المالي للدولة الإسلامية خلال هذه الحقبة الزمنية (العصر الراشدي، العصر الأموي والعصر العباسي)، يقف عند مجموعة كبيرة من المصادر والكتب الفقهية (سبق وذكرنا بعضها) التي مثّلت القاعدة الأساسية لبناء قواعد النظام المالي الإسلامي، وخاصة النظام الجبائي الذي برع الكُتّاب في التدقيق والتفصيل فيه، لكن القليل منها الذي

تطرق بطريقة مباشرة للنظام المحاسبي بمفهومه الحالي (وليس بمفهوم نظام الحسبة)، فنجد بعض الأفكار مبعثرة ومشار إليها بين السطور التي تتمعن وتبحث في تسيير موارد ونفقات الدولة الإسلامية.

2.1 - خصائص المحاسبة الإسلامية (ما يميزها عن المحاسبة التقليدية)

1.2.1 - ارتباط المحاسبة الإسلامية بالأخلاق والقيم الإيمانية

علم الاقتصاد في المنهج الإسلامي خلافاً عن المنهج التقليدي القائم على فكرة الفصل بين الأخلاق والاقتصاد، يركز على فكرة أن المال ملك لله ويجب التصرف فيه بما يرضيه اعتماداً على أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، إذ تعتبر الأخلاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاملات ويربطها علاقة تكاملية مع الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي ليس له هدف من منافسة والاحتكار كما نراه في الاقتصاد الحالي القائم على تحقيق المصلحة الفردية فقط وعلى مبدأ "القوي يأكل الضعيف"، بل يجب أن يكون للاقتصاد جانب إنساني وطابع تعديلي يعمل على تحقيق المصلحة العامة، ودين الإسلام لا يضع فرقا أو حدوداً بين الأخلاق المهنية والأخلاق الإنسانية، فالإنسان مهما كان دوره في المجتمع ومكانته يجب أن يتحلى بالأخلاق الإيمانية الذاتية التي تسيّر مسار حياته الاجتماعية والمهنية، خلافاً عن الفكر الوضعي التي نشأت فيه المحاسبة التقليدية والذي يميّز بين الأخلاق المهنية والأخلاق الذاتية وهذا ما دفع إلى عدم احترام مبادئ الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني للمحاسبة التي تضعها المنظمات الدولية المحاسبية.

كما أولى الإسلام اهتماماً كبيراً بالمحاسب أو كاتب الأموال ومدى أهمية تحليه بصفات العدل، الحق والتقوى، والصدق، وآية المداينة 282 من سورة البقرة تبين ذلك، فالمحاسب يتحمل مسؤولية ثقيلة تجاه الله والمجتمع تقوم على حفظ ورقابة الأموال عن طريق التسجيل الدقيق والمضبوط لكل الحركات والمعاملات المالية من دخل (الإيرادات) وخرج (مصاريف) وتوثيقها في سجلات تمثل أدلة وشهوداً في حالة الاختلاف، فهو يخضع لرقابة خارجية (المسؤولين، الدولة، المنظمات المهنية والمحلية، القوانين...)، ولرقابة ذاتية تعالج خفايا الصدور، فإذا تمكن المحاسب من مراقبة نفسه بصدق والتحكم فيها، انضبط سلوكه، وحسنت أخلاقه وصلح عمله، وإذا لم يتمكن من مراقبة ذاته، مات ضميره، وجعل مصالحه الشخصية أولى من مصالح المؤسسة، فهو يستطيع التحايل على وسائل المراقبة الخارجية بطريقة أو بأخرى، ومثال ذلك المحاسب الذي يعلم أن هناك رشواً دفعته الشركة، ومع ذلك يسجلها في الدفاتر على أنها عمولات، أو إخفاء معلومات تظهر انحراف المسؤولين مقابل ترقيته في المنصب مثلاً... وغيرها من الأمثلة التي ترتبط بسلوك المحاسب وضميره، وخاصة تلك الأعمال المحاسبية المالية التي للمحاسب الحرية الشخصية في اتخاذ القرار بشأنها والتي لا تسيّر أياً قواعد خارجية سوى قيمه الأخلاقية وضميره، فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول "حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا، وتزينوا للعرض الأكبر، يوم تعرضون لا تخفى منكم خافية"¹².

2.2.1 - تحكم المحاسبة الإسلامية مجموعة من القواعد منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير

وأما الثوابت فهي لا تتغير على مر الزمان مستمدة أصولها من الآيات القرآنية والسنة النبوية (الثوابت الشرعية) وتعالج ضمن فقه العبادات، لا جدال فيها ولا نقاش، وهي قواعد قطعية محكمة لا مجال فيها للاجتهاد أو الابتكار مهما تغيّرت البيئات والظروف التي نعيشها، خلافاً للمحاسبة في الفكر الوضعي التي لا تركز إلا على متغيرات لا يحكمها ثوابت ولا قطعيات¹³، مما يجعل النفس عرضة للانحراف نحو مصالحها الشخصية، فتنشر معالم الظلم والغش والا مساواة في النظام المحاسبي، والحكمة من الثوابت كما قال القرظاوي "أن لا تعود النفس ما تميل به إلى شرّه ثم يصعب تداركها فتعود من أول

الأمر على السداد فإن ذلك أهون من أن تدرّب على الفساد ثم يجتهد في إعادتها إلى الإصلاح " ¹⁴، أي أنها تمثّل الحدود التي لا يجب للمتغيرات تعديها، تأطرها وتمثّل الأركان التي تقوم عليها، فبدون هذه الأطر تطغى النفس (المحاسب) لأنه لا يمكن التحكم فيها، وعدم احترامها يؤدي إلى انتشار الفساد كما كان موجودا عند اليهود، وكما هو الحال في الأنظمة الربوية الحالية، ومن القواعد الثابتة التي تركز عليها المحاسبة في الفقه الإسلامي نذكر:

- المال ملك لله ونحن مستخلفون فيه، أمرنا الله بأن نتصرّف فيه بعقلانية في انفاقه واستثماره بما يحقق المصلحة العامة للفرد والمجتمع، "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير" (الحديد، 7)

- تحريم المعاملات المالية الربوية، "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (البقرة 275)،

والمعاملات التي يتخللها الغرر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وبيع الحصاة" رواه مسلم، وكل المعاملات والبيوع التي تحتوي على نسبة عالية من الجهالة والمخاطرة العالية، كالميسر لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" (المائدة، 90)

- لا تُطبّق إلا في المجالات الحلال، فكل المجالات التي تقود إلى المفساد بكل صورها لا يجوز تطبيق المحاسبة الإسلامية عليها مثال ذلك: إنتاج وتسويق الخمر (المائدة، 90)، شركات القمار، إنتاج لحوم الخنازير (النحل، 115)... إلخ، خلافا عن المحاسبة في الفكر الوضعي التي لا تتقيّد بأية معاملات مالية أو مجالات محدّدة، فهدفها الوحيد تقديم ومعالجة المعلومات المالية المتعلقة بمشروع ما مهما كان المجال الذي ينشط فيه: حلالا كان أم حرام، خبيث أم طيب

- شروط كتابة الديون (البقرة، 282)

- كيفية احتساب الزكاة بكل أصنافها، وفيها أحاديث لا تعد ولا تحصى تفصّل في شروط ومقايير وكيفية احتسابها - قواعد قسمة الموارث، (النساء، 7-13)

- قواعد التبادل التجاري لبعض أصناف البيوع كالذهب والفضة لقوله ص "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» رواه الإمام مسلم

- الابتعاد عن كل أنواع البيوع المحرّمة والمنهى عنها

أما المتغيرات فهي قواعد مرنة تتكيف مع الزمان والمكان ، مجالها مفتوح للاجتهد والابتكار حسب التغيرات والحاجات التي تفرضها الوقائع والعصور شرط أن لا تتناقض مع الثوابت الشرعية، حيث قال رسول الله ص "الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه" ¹⁵، فالحكمة من سكوت الله سبحانه وتعالى عن بعض القواعد والأشياء، هي ترك المجال مفتوح للعقل البشري بأن يفكر ويبدع في كل المجالات ليتأقلم مع البيئة التي يعيش فيها في حدود ما أحلّ له وما حرّم عليه، وكذلك بالنسبة لعلم المحاسبة فقد تعرّض لعدة تطوّرات وتغيّرات على مرّ العصور والحضارات (الإغريق، الفراعنة، اليونان، الفرس، الرومان، الدولة الإسلامية، الثورة الصناعية، أوروبا...)، والنموذج الذي توصلت إليه اليوم المحاسبة يمثّل مجموع الأفكار التراكمية التي نبعث من هذه الحضارات، وبفضل الاجتهادات البشرية

تحوّلت المحاسبة من مجرد عملية حساب يومي للعوائد المالية والمصروفات وتسجيلها في دفاتر إلى " مجموعة من المبادئ والقواعد التي يعتمد عليها في التحقق من صحة وصدق العمليات المالية أو الاحداث الاقتصادية وإثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط، ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية"¹⁶، وهذا يبيّن دور العقل البشري في بناء حياته وتلبية حاجياته حسب متطلبات العصر الذي يعيش فيه، وكمثال على القواعد المحاسبية التي تتغيّر: اختلاف المصطلحات والمفاهيم المحاسبية، اختلاف السياسات والطرق المحاسبية، تغيير وتطوير السجلات والدفاتر والكتابات المحاسبية، تغيير شكل القوائم المالية... إلخ

3.2.1 - الموازنة بين الحياة الاجتماعية والمادية

تسعى المحاسبة الإسلامية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بمصلحة المجتمع وتقديمها على مصلحة الفرد، والإسلام دين يتعارض مع هذه الأنظمة التي تمجد المصلحة الخاصة على حساب مصلحة الجماعة، وهذا لا يعني أنه ينافي مصلحة الفرد الشخصية فهذا غير إنساني، لأن الإنسان بطبيعته يحب نفسه ويعمل على تلبية مصالحه الشخصية فنظرة الإسلام في الواقع تكمن حتماً في إصلاح الفرد والمجتمع معاً، ولكنها تمجد النزعة الجماعية في حالة ما كانت مصلحة الفرد تجلب ضرراً للمجتمع وفق قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وقاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".

فالمحاسبة في الإسلام تهدف إلى وضع توازن بين المصلحة الفردية والجماعية أي بين مصلحة العامل البسيط في المؤسسة والمدراء والمساهمين والمجتمع الخارجي للمؤسسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولتحقيق هذا التوازن حصلت الشريعة الإسلامية حقوقاً من أموال الأفراد والمؤسسات لتنمية المجتمع، من خلال وضع نظام الزكاة، منح القروض الحسنة والتبرعات والصدقات، وضع نظام الوقف الذي يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية (الصحة، التعليم، بناء مرافق عمومية...) و تنمية الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، وكل صور التضامن الاجتماعي الأخرى التي حثّ عليها الإسلام.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة في الأنظمة الاقتصادية الوضعية "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" في بداية العقد السادس من القرن العشرين، كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا¹⁷، والتي تهدف إلى عملية القياس والإفصاح عن تكاليف وأرباح الأنشطة الاجتماعية والبيئية وضمّتها في قوائم ملحقه بالقوائم المالية لتحديد نتيجة أعمال المؤسسة، ومركزها المالي من مدخل اجتماعي، ويعود ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى عدّة عوامل أبرزها انتشار شركات المساهمة¹⁸، التي تمثّل القاعدة الأساسية التي يتكأ عليها الاقتصاد، حيث كان هدفها الأساسي تعظيم ربح المؤسسة بغض النظر عن الآثار السلبية التي تتركها على البيئة والمجتمع، فتسببت في تلوث بيئي أدى إلى الاخلال بالتوازن الطبيعي وظهور أمراض خطيرة وكوارث طبيعية متعددة، فتنبأت المنظمات الدولية لحماية حقوق الانسان وحماية البيئة وكذلك الحكومات إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه الأضرار التي تسببت بها الشركات لسنوات طويلة والعمل على الحد منها، إذ تعتبر المعلومات المحاسبية الاجتماعية والبيئية التي تظهرها التقارير المالية للمؤسسات من أحد المعايير التي تبيّن مدى اهتمامها ومساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث.

نلاحظ أن الفكر المحاسبي الحالي وصل إلى ضرورة ادخال معلومات محاسبية تخص الأنشطة الاجتماعية والبيئية في حسابات المؤسسات نتيجة للضرر التي تسببت فيه هذه الأخيرة على البيئة والمجتمع وليس وعياً منها بأن المجتمع والبيئة المحيطان بها جزء لا يتجزأ منها، وأن من واجبهما الأخلاقي أن تخصّص لهم جزء من أرباحها للمحافظة عليهما، وهذا الذي يقوم عليه الفكر الإسلامي فقد أولى اهتماماً كبيراً بالبيئة والمجتمع بالنسبة للفرد والمؤسسات، ورغم أنه لم يستعمل مصطلح "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" إلا أنه أشار إليه منذ ظهور الإسلام من خلال نظام الزكاة والصدقات الذي فضّل فيه ولم

يترك أي غموض بشأنه، حتى لا يقع الناس في المغالطة والظلم، كما تعتبر الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية مندمجة مع باقي الأنشطة ولا يعبر عنها في قوائم ملحقة إنما تُدمج مع باقي القوائم والتقارير المالية.

3.1- عوامل ظهور المحاسبة الإسلامية

1.3.1 - انتشار الفساد الأخلاقي

طراً عدة تحولات كذلك على النظام المحاسبي منذ عهد الرسول ص إلى يومنا الحالي حتى انخرقت المحاسبة عن المبادئ الإسلامية وأصبحت كل اقتصاديات الدول تتعامل بنظام محاسبي واحد انبثق منه عدة معايير محاسبية دولية ووطنية ولكنه نظام "لا إسلامي"، أو أصح من هذا "لا أخلاقي"، ورغم جهود المنظمات المهنية والمحاسبية على مستوى العالم (نذكر منها: المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي تضم 79 منظمة مهنية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية...) في ربط مهنة المحاسب بالأخلاق ووضع موائيق الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني للمحاسبة العالمية، تبقى الأخلاق الذاتية وضمير المحاسب العامل الوحيد الذي يمكن له التحكّم في مدى احترام تطبيق هذه القواعد والموائيق، وعدم التلاعب بالأرقام لصالح متخذي القرار أو لمصالحه الشخصية. لقد أثبتت الأزمات والفضائح المتكررة للشركات والمؤسسات المالية أنّ المنظمات والموائيق الأخلاقية ضمناً يتخللها نقائص أبرزها فصل الدين عن علم المحاسبة، وكما سبق ذكره فإن الأخلاق الذاتية وضمير المحاسب العامل الوحيد الذي يمكن له التحكّم في مدى احترام تطبيق هذه القواعد والموائيق، إذ تبرز الأخلاق الذاتية للمحاسب وضميره في نسبة ارتباط معاملاته بالوازع الديني، حيث قيل أن "الوازع الإلهي يجعل قواعد الأحكام مطلقة لا يطالها النزاع، فبدون الوازع الإلهي تصبح تلك القواعد خاضعة للأحكام والمنازعات الشخصية"¹⁹، وديننا الحنيف "الإسلام" يتطرق إلى كل جوانب الحياة الاجتماعية-الاقتصادية، السياسية... ويعالج النقائص والعيوب التي تعاني منها المجتمعات، فلا يجب أن نفضله عن العلوم عامة وعن الاقتصاد والمحاسبة خاصة، ويجب أن نأخذ كمنهج أو كمرجع نستند عليه في كل معاملاتنا مهما كان مجالها.

2.3.1- ظهور المصارف والأسواق المالية الإسلامية

ظهور المصارف الإسلامية عزز استخدام المحاسبة الإسلامية عن طريق تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولو بنسبة ضئيلة، فقد انتشرت الأسواق المالية والمصارف الإسلامية بكثرة في السنوات الأخيرة في العالم، حيث أظهرت دراسة صادرة عن بيت المشورة للاستشارات المالية، أن إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى مستوى 2.43 تريليون دولار وفق بيانات العام 2017، منها 1.72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية²⁰، وخاصة بعد أزمة الرهون العقارية "سابريم" التي حدثت في أمريكا في 2007، والذي كان سببها الرئيسي تزايد معدلات الفائدة المركبة على القروض البنكية العقارية خصوصاً بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من 1% في 2004 إلى 5,25% سنة 2007 مما عكس بارتفاع أقساط القروض لملاك العقارات، فعجز المقترضون ذوي الدخل المحدود عن تسديد قروضهم العالية المخاطر، مما دفع بالبنوك لأخذ منازلهم المرهونة، وهذا أدى إلى سقوط أسعار سوق العقار وإفلاس العديد من شركات الرهن العقاري، امتدت تأثيرات الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية ولم يقتصر خسائرها على أمريكا فقط، وهذا دليل على أن الاقتصاد العالمي اليوم متشابك وتجمعه سوق واحدة، وكانت من

نتائج هذه الأزمة استيقاظ الدول إلى مدى خطورة نظام سعر الفائدة القائم عليه النظام المالي العالمي مما عزز انتشار المصارف الإسلامية.

لقد أصبح العالم يحكمه نظام اقتصادي واحد (اشتراكي كان أم رأسمالي) قائم على نظام معدل الفائدة والقروض الربوية، كما انتشرت المعاملات المالية الوهمية (الغير ملموسة) من عملات افتراضية كالبتكوين، ومشتقات مالية (عقود الخيار، العقود المستقبلية، وعقود المبادلات)، وشركات واستثمارات وهمية*، فعلى الصعيد العالمي، تبلغ الاستثمارات الوهمية مستوى مذهلاً قدره 15 تريليون دولار سنة 2018، أو ما يعادل مجموع إجمالي الناتج السنوي للعملاقين الاقتصاديين - الصين وألمانيا،²¹ كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي من نحو 30% إلى نحو 40% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2009-2017[†]، وهنا نرى أن الأنظمة الاقتصادية العالمية تبتعد كل البعد عن الاقتصاد الحقيقي الذي حثَّ عليه دين الإسلام، مما يخلق فجوات اقتصادية تولد أزمات مالية واقتصادية متكررة

1.3.3- انتشار الفضائح المالية والحاسبية التي تسببت في أزمات مالية ذات عواقب وخيمة على الاقتصاد الدولي

أبداع المختصين في تطوير تقنيات التزوير والتلاعب بالمعلومات المالية والحاسبية، ويعتبر ظهور ما يسمى بـ "الحاسبة الإبداعية" نموذج كامل ومتكامل لفن التلاعب بالأرقام، حيث يقصد بها مجموع التقنيات والأدوات المستخدمة للتحايل في الحسابات وإخفاء الأداء الفعلي للشركات، وهذه الأساليب لا تتعارض قانونياً مع المواثيق الأخلاقية والمبادئ المحاسبية التي وضعتها الدول، بل تستغل الثغرات والغموض الموجود فيها بغرض تزيين واجهة الشركة وتحميل البيانات المالية لتضليل المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وكمثال عن تطبيق الحاسبة الإبداعية في تسيير الحاسبة المالية للشركات نذكر فضيحة أنرون، حيث كانت شركة "أنرون" الأمريكية تخفي خسائرها عن القوائم المالية باستخدام أساليب الحاسبة الإبداعية، وتُظهر الشركة على أنها أكثر ربحية مما عليه في الحقيقة وتبدو كأنها تتمتع بمركز مالي قوي، وما زاد ثقة المستثمرين والحكومة في الشركة هي تضمين شركة الخدمات الحاسبية "آرثر اندرسن"[‡] على صحة القوائم المالية للشركة، تم اكتشاف فيما بعد القيمة الحقيقية للشركة والخسائر التي كانت تتكبدها لسنوات مما أدى إلى انهيار سعر سهم الشركة وإفلاسها في 2001، هنا نرى أنه رغم جهود الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في وضع وتطوير معايير السلوك المهني المتضمنة الدستور الأخلاقي للمهنة، لم تمنع شركة المحاسبة "آرثر اندرسن" من الممارسات المهنية الأخلاقية في تغطية حسابات شركة "أنرون"، وهذا دليل على مدى انفصال القيم الأخلاقية الذاتية عن المهنة التي كانت تمارسها، رغم كبر حجم سمعتها ومصداقيتها في السوق العالمي، فهدفها الوحيد كان تحقيق الربح ولو على حساب صورتها الصادقة التي كانت تمثلها على المستوى العالمي، وفي هذا يقول ألك نوف "إن المجتمعات التي لا تحتم إلا بالربح سوف تتفكك، فالفساد بالمعنى الحرفي والمجازي، يمكن أن يزدهر حيث يصبح جمع المال المطمح الأساسي والمعياري المسيطر للنجاح"²²، فالأنظمة المحاسبية السائدة تشجع الفساد، ويعدّ التحول إلى تطبيق الحاسبة الإسلامية الحل الأمثل لتعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات المهنية والحاسبية في مكافحة الفساد والحد من الأزمات.

2- النتائج ومناقشتها

* هي عبارة عن استثمارات تنتقل عبر شركات وهمية لا تحتوي على موظفين ولا تقوم بأي أنشطة تجارية حقيقية، بل تقوم بأنشطة الشركات القابضة، أو بتقديم تمويل داخلي، أو بإدارة أصول غير ملموسة — غالباً بهدف تقليل الفاتورة الضريبية العالمية للشركات متعددة الجنسيات.
[†] من أكبر شركات العالم في الطاقة، الكهرباء، والغاز الطبيعي، والاتصالات.
^{‡‡} كانت تنتمي إلى مجموعة أكبر خمس شركات محاسبة في الولايات الأمريكية المتحدة وفي العالم كله قبل فضيحة أنرون.

توصّلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- مما سبق يتبين لنا أن التسجيل الإحصائي والكتابة المحاسبية قائمة منذ العصور الأولى، وتتماشى مع النظام الاقتصادي لأي عصر، فهي تمثل الذاكرة التاريخية لأي عملية مالية. فقد وضع الخلفاء الراشدين النواة الأولى في بناء النظام المالي وهي بيت المال الذي يعتبر أول مؤسسة مالية في التاريخ الإسلامي تنظّم الموارد المالية، وتسعى إلى حسن سيرها، فهو بمثابة الوزارة المالية أو البنك المركزي في وقتنا الحاضر. كما صاحب ظهور بيت المال وضع الدواوين التي تعتبر من أهم وسائل الكتابة المحاسبية في صدر الدولة الإسلامية فقد ساهمت في تقدير وحساب الرّكاة، الخراج، العشور وكل الضرائب الموجودة في ذلك العصر، وضبط أموال ونفقات الجيوش، وقياس أرباح العمليات الإنتاجية، الاستثمارية والتشغيلية للأنشطة التجارية، الزراعية والصناعية... إلخ.
- لاحظنا على مر الزمان أن انفصال الاقتصاد عامة والمحاسبة خاصة عن المبادئ الأخلاقية والدينية أدى إلى هلاك الأمم وخاصة الإسلامية منها التي يأتي تصنيف معظمها اليوم ضمن مجموعة الدول النامية، فشعوبها تتحمل بقوة عواقب هذا التدهور الأخلاقي والديني ليزيد عندها نسبة الفقر والبطالة والتضخم الآفات الاجتماعية... إلخ.
- علم المحاسبة المالية يجب ألا يخلو من مبادئ الشريعة الإسلامية، أن يكون له طابع تعديدي، ويرتبط بها ارتباطاً نسبياً يخلق فيه روح تهتم بمصلحة الفرد والمجتمع (المحاسب والشركة، أو الشركة ومحيطها العملي والاجتماعي)، بعيد عن كونه علم أصم يهتم بالأرقام المالية هدفه الوحيد جمع وتسجيل المعلومات المالية مهما كان مصدرها أو سبل انفاقها.
- رغم أن المعايير المحاسبية الدولية هي الرائدة عالمياً في الدول، إلى أن الأمم بدأت تستيقظ إلى ضرورة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في علم المحاسبة، والدليل هو المعايير المحاسبية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كأول خطوة نحو الرجوع إلى النظام المحاسبي المالي الإسلامي، رغم أن تطبيقها يقتصر على المؤسسات المالية فقط، إلا أنها تبقى بصمة أمل نحو تطويرها وتعميمها على كل المؤسسات والشركات بصفة عامة.
- إذا قمنا بمقارنة الوضع الاقتصادي في زمن الرسول ص قبل أن يضع سوق للمسلمين بالوضع الاقتصادي الحالي، نلاحظ أن العالم اليوم تسوده سوق عالمية واحدة كذلك بفعل العولمة، حيث وضع مبادئها غير المسلمين (أمريكا، اليابان، أوروبا، الصين...)، وأرغم المسلمون على اتباعها، أي أن الوضع الحالي يشبه وضع المسلمين قبل أن يضع الرسول ص لهم سوق مخصصة لهم، حيث كانوا مجبرون على التعامل في سوق اليهود و تحت ظل مبادئهم القائمة على الظلم، و يبقى الحل الوحيد للنهوض باقتصاديات الدول الإسلامية هو اتحادهم و اتحاد أنظمتهم الاقتصادية كما اتحدت الدول الأوروبية.

3-1- الخلاصة

لتسهيل آلية تطبيق المحاسبة الإسلامية في الشركات والمؤسسات المالية، أصبح لا بد من التحوّل نحو تطبيق نظام اقتصاد إسلامي أولاً، فهو يمثل البيئة التي تنشط فيه، فرغم الصعوبات و المعوّقات التي ستواجهها الدول الإسلامية في وضع هذا النظام الجديد وتطبيقه إلى أنّ الدول الإسلامية اليوم بحاجة إلى اتحاد أنظمتهم الاقتصادية كما اتحدت الدول الأوروبية في مجموعة الاتحاد الأوروبي، واتباع منهج الرسول ص، و الفاروق عمر بن الخطاب في كل ما يرتبط بالمعاملات المالية والتجارية للنهوض باقتصاده وتطويره ليصبح من بين الدول المتقدمة، وأصبح لا بد له من البدء في التفكير ببناء سوق موحد إسلامي

عالمية تنتمي إليه كل شركات وأسواق البلدان المسلمة، تطبق اقتصاد إسلامي فيما بينها أي اقتصاد أخلاقي، لا ربوي، مبني على العدالة والكفاءة في الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الثروات، يعمل على تحقيق المصلحة الفردية والجماعية، مجاله الحلال والطيبات، قائم على المعاملات الحقيقية، بنوكه وكل مؤسساته المالية إسلامية، تقترض فيما بينها ويحكمها بنك مركزي واحد وهيئة مركزية للرقابة الشرعية، وهذا يفسح المجال للاجتهاد في وضع معايير محاسبية إسلامية عالمية تحقق توحيد وتجانس الممارسات المحاسبية في كل المؤسسات وتعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية، وبهذا يتم بناء كيان اقتصادي قوي وثابت بعيد عن التذبذبات والأزمات التي تتخلل الأنظمة الاقتصادية الحالية.

المراجع:

- ¹ أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم، "كتاب الخراج"، دارالمعرفة، بيروت، 1919، ص: 240.
- ² جريبة الحارثي، "الفقه الاقتصادي لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب"، دار الأندلس الخضراء، 2003، ص: 561.
- ³ يحيى بن آدم القرشي، "كتاب الخراج"، دار الشروق، 1987، ص: 8.
- ⁴ يحيى بن آدم القرشي، نفس المصدر السابق، ص: 14.
- ⁵ فدامة بن جعفر، "الخراج وصناعة الكتابة"، دار الرشيد للنشر، 1981، ص: 10.
- ⁶ حسين حسين شحاتة، "محاسبة المصارف الإسلامية"، سلسلة الفكر الاقتصادي الإسلامي، 2005، ص: 40.
- ⁷ نفس المصدر السابق.
- ⁸ فدامة بن جعفر، نفس المصدر، ص: 35.
- ⁹ نفس المصدر السابق.
- ¹⁰ النويري، "نهایة الارب في فنون الأدب"، جزء 8، ص: 199.
- ¹¹ النويري، نفس المصدر، ص: 169.
- ¹² سنن الترمذي، (الجزء 4 / ص 550-551).
- ¹³ سامر مظهر قنطقجي "فقه المحاسبة الإسلامية" مؤسسة الرسالة ناشرون، ص: 58.
- ¹⁴ قنطقجي، ص: 62.
- ¹⁵ سنن ابن ماجه (3358).
- ¹⁶ عبد الحلیم عمر، "الأخلاق الإسلامية والمحاسبة" - ندوة "القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد" - جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي - 2000.
- ¹⁷ وفان حامد محمد العلامات، "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص: 12.
- ¹⁸ A. Sharp and C. Register and A. Leftwich, (1994), Economic of Social Issue, Eleventh Edition, R, Irwin, P-P:120-121.
- ¹⁹ نفس المصدر السابق.
- ²⁰ <https://almalnews.com/>
- ²¹ Damgaard, Jannick, Thomas Elkjaer and Niels Johannesen. Forthcoming. "What Is Real and What Is Not in the Global FDI Network?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC, p: 37.
- ²² Alec Nove, the economics of feasible socialism, (1983), p :7.